Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2023 Vol.6 No.1 pp:80-95

The role of small and micro industries in reducing unemployment in Libya (A field study on the existing small pictures in the municipalities of Yafran and Al-Qalaa in the Western Mountain)

Najim Muhammad Abu Khwait [1], Nabil Al-Taher Al-Mahdi Saqr [2], Anwar Ahmed Muhammad Somaya [3]
[1] The Higher Institute of Science and Technology, Awlad Ali Tarhuna, Libya, najmaala9@gmail.com.
[2] Higher Institute of Science and Technology, Ifrane, Libya, nabilsager@gmail.com.
[3] The Higher Institute of Science and Technology, Awlad Ali Tarhuna, Libya, anwerahmed6969@gmail.com.

ARTICLE INFO
Article history:
Received:22/12/2022
Accepted:06/03/2023
Online:07/03/2023
Small key
Micro Industries
The Unemployment
Belittle
Size
JEL Code:E24, M13

ABSTRACT
This study aims to know the extent of the contribution of small and micro enterprises in reducing the unemployment rate in the country,where the researchers relied in collecting data on the questionnaire form that was designed for this study to give the best results, and after applying the study and processing the data using a set of descriptive statistical methods and recursive distributions, And the use of statistical analysis (SPSS) in analyzing the results of the study, where the study concluded that: small and micro projects reduce the unemployment rate in the country, As well as the use of unemployed elements to raise productivity, as the study found that there is no coordination or targeted plan with the competent public authorities in the involvement of job seekers for employment, and through what was extracted from the study that there is a reluctance by the unemployed to accept work The study also came out with a set of recommendations, the most important of which are: The state should support these projects and use them in state projects to give them an opportunity to increase the size of the project, and the need to target job seekers in holding seminars, conferences and workshops to introduce small and micro projects in which requires a large capital.

دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التقليل من حجم البطالة في ليبيا

(دراسة ميدانية علي المشروعات الصغيرة القائمة ببلديتي يفرن والقلعة بالجبل الغربي)

ناجم محمد ابوخويط [1] نبيل الطاهر المهدي صقر [2] أنور احمد محمد سمية [3]
[1] المعهد العالي للعلوم والتقنية أولاد علي ترهونة، ليبيا، najmaala9@gmail.com.
[2] المعهد العالي للعلوم والتقنية يفرن، ليبيا، nabilsager@gmail.com.
[3] المعهد العالي للعلوم والتقنية أولاد علي ترهونة، ليبيا، anwerahmed6969@gmail.com.

معلومات المقال
تاريخ الاستقبال:2022/12/22
تاريخ القبول:2023/03/06
تاريخ النشر: 2023/03/07
الكلمات المفتاحية
المشروعات الصغيرة
المشروعات متناهية الصغر
البطالة
التقليل
حجم
JEL Code: E24, M13

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في التقليل من نسبة البطالة في الدولة، أعتمد الباحثون في جمع البيانات على استمارة الاستبيان التي تم تصميمها لهذه الغرض، وبعد معالجة البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والتوزيعات التكرارية واستخدام التحليل الإحصائي (SPSS) توصلت الدراسة إلى أن: المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر تساهم في تقليل من نسبة البطالة في الدولة، وكذلك الاستعانة بعناصر عاطلة عن العمل للرفع من الإنتاجية، كما توصلت الدراسة إلى إنه لا يوجد تنسيق أو خطة مستهدفة مع الجهات العامة المختصة في انخراط الباحثين عن العمل للتوظيف، ومن خلال ما تم استخلاصه من الدراسة إن هناك عزوف من قبل العاطلين عن العمل عن قبول أعمال لا تليق بمستواهم التعليمي، كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات ومن أهمها على الدولة إن تدعم هذه المشاريع والاستعانة بها في مشاريع الدولة، وضرورة استهداف الباحثين عن العمل في عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل للتعريف بالمشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر والتي تحتاج إلى رأس مال كبير.

*Corresponding Author: *Najim Muhammad Abu Khwait*
(cc) BY-NC

مقدمة:

هدف هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر في التقليل من حجم البطالة بالدولة مع زيادة فرص العمل الإبداعي والحرفي والذي يختص باهتمام عالمي على تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر والتي لا تحتاج إلى رأس مال كبير لإقامة هذه المشاريع الأمر الذي يساهم على تشجيع العمل الفردي والجماعي لتحسين مستوى المعيشة للأفراد والرفع من مستوى دخل الأفراد في العديد من المجالات المختلفة وكذلك الإبداع كلا حسب تخصصه، والقضاء ولو بنسبة معينة على احتكار العمالة الوافدة لأغلب الحرف والمهن التي يحتاج إليها السوق الليبي في الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد مع تدني مستوى المعيشة وارتفاع مستوى التضخم وتدهور الاقتصاد، مما صاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار وثبات دخل الفرد الأمر الذي أثقل كاهل

لأغلب فئات المجتمع من الصنفين (الشباب والفتيات) والتي تعتمد بصفة خاصة على فئة الشباب لتكوين ذاته المواطن والدولة في الوقت الحاضر.

مشكلة الدراسة:

في تلعب المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر دوراً إيجابياً وهام في أغلب اقتصاديات البلدان النامية، حيث توفر فرص عمل وتأمين مستقبله والذي بدوره يحقق زيادة في الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات وكذلك محاربة البطالة المقنعة بالدولة.

ونظراُ لظروف الصعبة التي تمر بها البلاد من أحداث اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية صعبة والتي بدورها أدت إلى توقف أغلب الشركات الاستثمارية الأجنبية والمحلية بالبلاد وزيادة عدد الخرجين من المعاهد والجامعات وقلت فرص العمل وعدم وجود صناعات قائمة تستوعب الخرجين والمهنيين في سوق العمل، الأمر الذي أذى إلى زيادة حجم البطالة، حيث كانت المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر هي الوسيلة لتنشيط وتحفيز الاقتصاد الداخلي للبلاد ومعالجة العديد من المشاكل وأهمها البطالة (**النجار و العلي، 2019**).

ومن هنا تم تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- **هل تساهم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في التقليل من حجم البطالة في ليبيا ؟**

أهداف الدراسة:

الحد من المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر في تقليل حجم البطالة من خلال الآتي:

1. التعريف بماهية المشاريع الصغيرة المشاريع الصغيرة والمتناهية في.
2. اقتراح جملة من التوصيات والمقترحات لمساعدة صناع القرار الاقتصادي في هذا الشأن.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة بالتعريف بالمشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر والتي بدورها تحد أو تقلل من حجم البطالة كما تكمن أهمية الدراسة بالآتي:

1. تعتبر المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر من المواضيع التي لم تلقى أي اهتمام من الحكومات السابقة في ليبيا.
2. تساهم الدراسة في التطوير والتحديث بالنسبة للمشاريع التي يحتاجها السوق مع خلق فرص للمبدعين لتكوين قاعدة صناعية.

3. تساهم الدراسة من خلال النتائج والتوصيات التي توصلت إليها إلى الوصول لمعلومات قيمة يمكن لجهات الاختصاص من خلالها دعم هذه المشاريع.

فرضية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على اختبار الفرضية الرئيسة التالية:

- تساهم المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر في تقليل حجم البطالة بالبلاد.

الإطار النظري:

1- المشروعات الصغيرة:

لا يوجد تعريف جامع شامل للمشروعات الصغيرة واختلفت النظرة العلمية والعملية بصدد، ذلك لأن مصطلح المشروع الصغير يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها:

* نوع المشروع الصغير.
* الحد الأدنى والحد الأعلى للعمالة به.
* الحد الأدنى والحد الأقصى للاستثمار.
* توزيع منتجات المشروع.
* طاقة المشروع الصغير.
* شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات.
* جودة منتجات المشروع الصغير.

المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع وكل هذه معايير تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، ونستطيع القول أن مفهوم المشروع الصغير هو المشروع الذي لا يعتمد على كثافة التكنولوجية بوجه عام، فالحرفية هي الأساس في قيامه **(المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2016)**.

1-1- الهدف من المشروع الصغير:

تتنوع أهداف المشروعات الصغيرة حسب طبيعة عملها ومنها الآتي:

- ما يهدف إلى الربحية.
- ما يهدف إلى توفير فرص العمل.
- ما يهدف إلى تحقيق عوائد اجتماعية.
- ما يهدف إلى رفع مستوى الخدمة.

وقد تكون هذه الأهداف مجتمعة معاً، ومن الناحية العلمية فغالباً ما يكون المشروع الصغير هدفه الأساسي الربحية وفى أسرع وقت نظراً لصغر رأس ماله ومحدودية استثماراته.

1-2- رأس مال المشروع الصغير:

- إن المشروع الصغير يسعى إلى استرداد الأموال في أقل وقت ممكن.

- استثماراته محدودة كما أن رأس المال في أصوله الثابتة منخفض (أراضي، مباني، معدات) **(Latha & Murthy, 2009, pp. 268-278).**

1-3 - المستوى التكنولوجي والآلات:

نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبياً المشروع الصغير والمتناهي في الصغر هو مشروع يتملكه شاب يبدأ أولى خطواته في الحياة العملية.

وبالتالي يتسم بمحدودية الأدوات والآلات المستخدمة، وغالباً ما تكون يدوية وتعتمد إلى حد كبير على مهارة العمال. نظراً لأن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الأساس حرف يدوية، وبالتالي لا يوجد دور أساسي للتكنولوجيا المعتمدة على العدد والآلات.

1-4- عدد العاملين في المشروع الصغير:

من أهم خصائص المشروعات الصغيرة قلة عدد العاملين فيها، ولا يوجد مقياس محدد يتم الاعتماد عليه في هذا المجال نظراً لاختلافه من دولة إلى أخرى ففي اليابان مثلاً: يعتبر المشروع صغير إذا كان عدد العاملين به أقل من 50 فرداً. ومن 50 إلى 99 يعتبر مشروعاً متوسطاً وأكثر من ذلك يعتبر من المشروعات كبيرة الحجم ويختلف عدد العاملين في المشروعات الصغيرة من دولة إلى أخرى (**عبد الغفور، 2001، صفحة 48**).

وهكذا يتضح عدم وجود مقياساً محدداً لعدد العاملين في المشاريع الصغيرة ومتناهي الصغر.

2- أنواع المشروعات الصغيرة:

يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني كمايلي:

شكل رقم (1): يوضح أنواع المشروعات الصغيرة

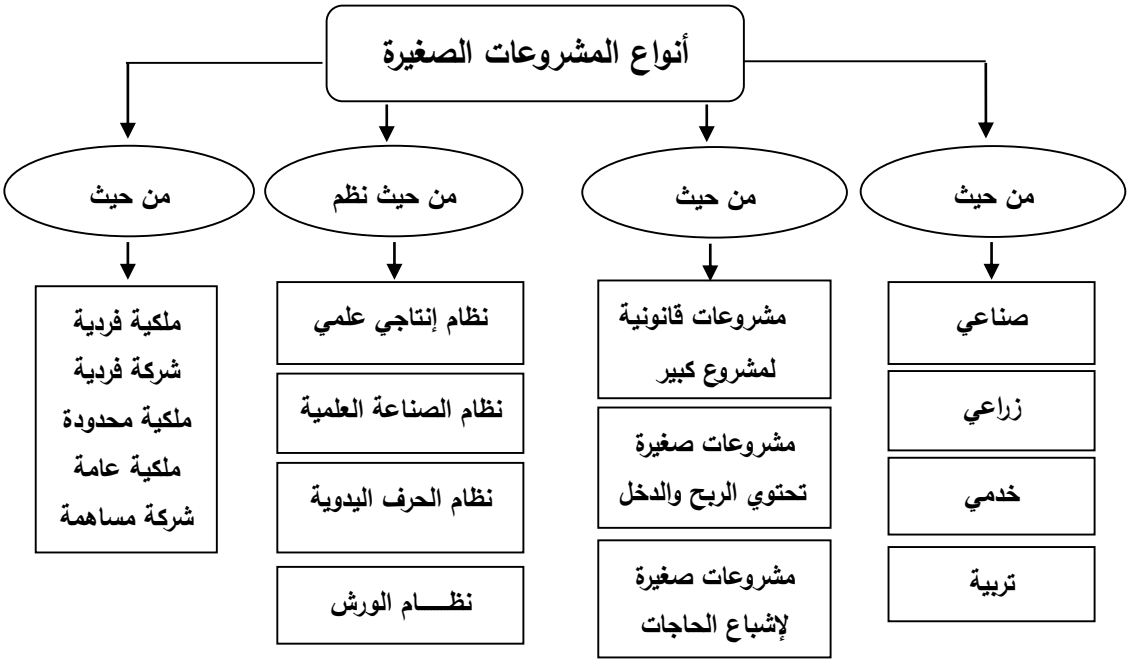

3- العوامل الواجب توافرها لإدارة المشروعات الصغيرة:

يحتاج أي مشروع لتحقيق أهدافه من خلال عدت عوامل منها الكفاءة الإدارية والفنية، وتحديد أسلوب العمل والفاعلية وظائف المشروع من تسويق وشراء وإنتاج وتحويل إلى آخره.

لذا يجب توافر عناصر أساسية لإدارة المشروعات الصغيرة منها:

3-1- الإطار التنظيمي:

يتمثل في تحديث الوظائف الإدارية الرئيسية اللازمة لتسيير عمل للمشروع الصغير ومنها:

- التخطيط للأعمال الصغيرة.
- التنبؤ بالسوق والطلب وتحديد الأهداف والأولويات.
- وضع البرامج والميزانيات والمعايير والمقاييس والخطط.
- توظيف الموارد اللازمة من العاملين والمعدات الصغيرة والمواد الخام.
- دعم الدولة وتدليل الصعاب لكافة المنخرطين في تأسيس المشروعات الصغرى.
- حسن قيادة العاملين بما يحقق الأهداف الموضوعة **(العطية، 2004)**.

3-2- نظام المعلومات:

يحتاج المشروع الصغير إلى توفير معلومات أساسية لاستمراره وتحقيق نجاحه ومنها:

- معلومات عن السوق والموردين والتجار والمنافسين والعملاء.
- معلومات عن الطلب.
- معلومات عن الأسعار.
- معلومات عن النواحي الفنية وفرص التمويل.
- معلومات عن أسواق المال وأسواق العمل والحرفيين والبيئة الخارجية.

3-3- دراسة السوق:

تفشل المشروعات الصغيرة عادةً في تسويق منتجاتها بسبب عامل أو أكثر من الآتي: **(العطية، 2004)**

- عدم دراسة السوق.
- عدم وجود نظام لمعلومات التسويق.
- كمية إنتاج أكثر نسبياً مما يستوعبه السوق المحلى.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التكلفة.
- عدم المطابقة للمواصفات أي انخفاض الجودة.

4- المشاريع المتناهية في الصغر:

يندرج تحت أسم المشروع المتناهي في الصغر الملايين من المشروعات حول العالم، ولكن ما يميز المشروع الصغير هو المستوى المعيشي للقائمين به، حيث يركز على أن من يقوم به الفقراء المحتاجون إلى مساعدة أنفسهم لضمان دخلهم

ولكسب لقمة العيش بشرف وكرامة بدلا من الاعتماد على الهبات والمساعدات التي لا تدوم، وبدلا من الركون إلى الذل والهوان. وربما نمد تعريفنا هنا للمشروعات المتناهية في الصغر لكي تشمل إلى حد ما المشروعات المنزلية، باعتبار أن اللجوء إليها سببه حاجة أفراد المنزل إليه لكسب لقمة العيش أو تحسين مستوى المعيشة وأن خصائصه تشابه خصائص المشروع المتناهي في الصغر في نوعها وفي إدارتها وتمويلها وحجمها، وبسبب أن ربة المنزل هي القائمة عليه غالبا. ويتناول هنا ماهية المشروع المتناهي في الصغر، وخصائصه، والأطراف المشاركة في المشروع الصغير وتنمية هذه المشروعات والأطراف المشاركة فيها **(حوات، 2007)**.

4-1- ماهية وخصائص المشروع المتناهي في الصغر:

المشروع المتناهي في الصغر هو ذلك المشروع الذي يملكه فرد ولا يعمل به أكثر من 10 أفراد، وهم يعملون في بيئة مليئة بالمخاطر والصعوبات، إلا أن هناك صفات أخرى تميز المشروعات المتناهية في الصغر، وعلى هذا يمكن التمييز بين خصائص أساسية وخصائص فرعية للمشروع المتناهي في الصغر كالآتي:

4-2- خصائص الأساسية للمشروعات المتناهية في الصغر:

تم التعارف على أن المشروعات الصغيرة الحجم جدا لا يزيد مالكوها وعاملوها عن 10 أفراد، والوضع الأكثر شيوعا هو وجود فرد واحد مالك للمشروع ولكن من المحتمل أن يساعد المالك وهو الأب أو الأم أفراد غير مدفوع الأجر كالأبناء، وقد يمتد الأمر إلى استئجار عاملين مدفوعي الأجر، وقد تجد بعض المشروعات المتناهية في الصغر يملكها عدد من الملاك، وهم أيضا العاملون بها، مع احتمال وجود بعض الأفراد غير المدفوعي الأجر كالأبناء، أو الأفراد المدفوع الأجر، ولكن القاعدة الأساسية هي أن عدد الضالعين في ملكية المشروع أو العمل به لا يزيد عن 10 أفراد **(حوات، 2007)**.

- **محدودية الدخل:**

يتميز المالكون والعاملون في المشروعات المتناهية في الصغر بأنهم ذو دخل محدود للغاية، بل قد يصل ذلك إلى حد الفقر وتظهر أهمية هذه المشروعات في إنها تحاول أن تغيث الفقراء ومحدودي الدخل وتنتشلهم من هذا الوضع ولهذا توجه برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج تمويل المشروعات الصغيرة إلى أولئك المعدمين ومعاونتهم في كسب لقمة العيش بشرف وكرامة بدلا من التسول وانتظار الهبات والصدقات ومعاونتهم في تعلم مهنة تضيف قيمة اقتصادية واجتماعية للمجتمع الذي يعيش فيه وتشير الدراسات أن المشروعات المتناهية في الصغر تظهر في القرى التي تتميز لمحدودية الدخل.

- **نشاط غير رسمي:**

تتميز المشروعات المتناهية في الصغر بعدم قدرة مالكيها على تسجيلها وإشهارها رسميا في أنظمة التسجيل التجارية والصناعية والزراعية بالدولة وقد ينتقد البعض لعدم مساهمة هذه المشروعات في دفع ضرائب للدولة تساعدها على التنمية، إلا أن الزيادة الكبيرة في هذه المشروعات قد فرضت على كثير من الدول الاهتمام بها، بل قد يصل الأمر إلى تمويلها والاحتفاظ بسجلات عنها مما يعطيها بعضا من الشرعية، إن الباعة الجوالين والإنتاج المنزلي أمثلة شائعة جدا لتلك المشروعات المتناهية في الصغر والتي تتسم بعدم الرسمية، فربما يكون من الصعب على مالك مثل هذه المشروعات التوجه إلى منظمات الدولة لتسجيل وإشهار المشروع وذلك للتكلفة المطلوبة للتسجيل والإشهار، ولعدم علم وخبرة مالك

المشروع بذلك أو لخوفه من رقابة الدولة أو لشعوره بأن صغر المشروع وعدم استقراره لا يكفي كشرط للتسجيل والإشهار **(النمروطي و صيدم، 2012)**.

- **الظروف الصعبة:**

تتميز المشروعات المتناهية في الصغر بأن البيئة المحيطة بها تشير إلى ظروف غير مواتية لحياه عادية بل تتسم بوجود دخل منخفض وفقر، أو كوارث طبيعية كالجفاف والفيضانات أو الأعاصير، أو عدم توافر بيئة صحية مثل عدم توافر الرعاية الصحية أو المياه النظيفة، وتهتم المنظمات الدولية للتنمية الاقتصادية.

- **البـــــطالة:**

البطالة ظاهرة وجدت في اغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة، حيث تشكل البطالة مشكلة اجتماعية واقتصادية كبيرة تحتاج منا إلى التأمل في نتائجها وتحليل أثارها وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وأثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر إلى أقل ما يمكن والحد منها وعادتا ما تظهر أو تزداد البطالة في حالة الركود الاقتصادي العام حيث تختلف البطالة من دولة إلى أخرى.

حيث تسعى اغلب الدول في العالم المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها بشكل مستمر لتوفير فرص عمل جديدة تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية حيث تم وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها إن أمكن **(المجلس الأعلى للشباب والرياضة، 1993)**.

تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة والبحث عنه أي إنهم متعطلون عن ممارسة العمل. أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى **(زكي، 1997، صفحة 39)**.

وتعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من أثارها في الوقت المناسب **(زيدان، 2001، صفحة 36)**.

5- أنواع البطالة:

1. **البطالة الاحتكاكية:** وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة **(مبارك، 2009، صفحة 26)**.
2. **البطالة الهيكلية:** وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى.
3. **البطالة الدورية:** وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها.

4. **البطالة الموسمية:** وهي تلك البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي عن بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل).
5. **البطالة المقنعة أو الصريحة:** لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين **(برهوم، 2014، صفحة 29)**.
6. **البطالة السلوكية:** وهي تلك البطالة الناتجة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهده الوظيفة.
7. **البطالة المستوردة:** وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة الوافدة في هذا القطاع **(مبارك، 2009، صفحة 10)**.

6- أبعاد تأثيرات البطالة على الاقتصاد:

البطالة يمكن وصفها بأنها داء يسري في عروق اقتصاديات العالم فان أصاب أي اقتصاد في العالم بنسبة مرتفعة تتجاوز 5% من مجمل القوى البشرية العاملة في أي مجتمع فالبطالة تؤدي إلى الظواهر التالية:

1. تؤدي البطالة إلى خلق إختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن.
2. تؤدي إلى انتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله مما يعرضه لألام الفقر والحرمان من حقوقه.
3. تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب تدني مستويات الدخل.
4. تدفع الأفراد إلى تعاطي المخدرات والاغتراب الداخلي وممارسة العنف والجريمة وغيرها.
5. تؤدي إلى زيادة في العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين عن العمل.
6. قد تؤدي إلى شل بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء بعض العمال أحيانا إلى الإضرابات والمظاهرات **(الحيالي، 2015)**.

7- الدراسة الميدانية:

لتحقيق هدف الدراسة، والمتمثلة في دور المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر في التقليل من حجم البطالة في ليبيا قام الباحثان بإتباع المنهجية التالية:

7-1- مجتمع الدراسة:

إن مجتمع الدراسة المستهدف هي المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر وذلك داخل نطاق بلديتي يفرن والقلعة، وقبل المسح الميداني قام الباحثان إلى التوجه إلى مكاتب الصناعة بالبلديات للوقف على عدد المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر اتضح إن اغلب المشروعات إما غير مسجلة أو عدم صدور تراخيص لها من قبل جهات الاختصاص بالبلديات ولكن من خلال الزيارة الميدانية هناك وجود عدت مشروعات قائمة وهي مستمرة في عملية الإنتاج أو تقوم بتقديم خدمة. الذي شجع على استمرار المسح الميداني لها وقد تم اختيار مجتمع الدراسة للقرب وسهولة الحصول على معلومات يمكن الاستفادة منها في استمارة الاستبيان المعدة لذلك وتم توزيع (20) صحيفة استبيان وتم استرجاع (16) استمارات الاستبيان للتحليل.

7-2- أدوات جمع البيانات:

أعتمد الباحثان على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعد في اختبار فرضية الدراسة. حيث تم استخدام طريقة صدق المحتوى بأسلوب صدق المحتوى (Construct Validity)، حيث عرض صحيفة الاستبيان في صورتها المبدئية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المجال التمويل والإحصاء، وبعض المحاسبين لإبداء الرأي في الفقرات التي أعدت بصحيفة الاستبيان ومدى توافقها مع موضوع الدراسة، وتم تعديل بعض الفقرات بناءاً على ملاحظاتهم وتوصياتهم، وللتأكد من ثبات استمارة الاستبيان قام الباحثان باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل نتائج هذه الدراسة.

7-3- تحليل البيانات:

بعد توزيع الاستمارات، تجميعها من قبل مجتمع العينة والتي كان حجمها (20) صحيفة استبيان تم توزيعهم على عدد من المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر تم استرجاع عدد (16) استبيان وعدد (4) استبيان تم استبعادها لعدم استيفاء المعلومات بها.

أولا: خصائص مفردات عينة الدراسة:

1- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (1): يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

ت	المؤهل العلمي	العـــــدد	النسبة المئوية
1	ماجستير	0	%0
2	بكالوريوس	4	%25
3	دبلوم عالي	4	%25
4	شهادة إعدادية	2	%12.5
5	شهادة مهنية	6	%37
المجمـــــــــوع		16	%100

يوضح الجدول (1) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي أن أعلى نسبة هي 37% والتي تعني الشهادات المهنية والتي تجد فرص عمل في المجال المهني في المشروعات ذات الطابع الفردي إما الشهادات العليا بنسبة 25% مما يدل على أن حملت الشهادات العليا لهم فرص العمل في المصالح العامة للدولة

2- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية:

الجدول رقم (2): يبين الفئة العمرية لأصحاب المشروعات القائمة حسب ما هو مستهدف

ت	العمـــــــــر	العـــدد	النسبة المئوية
1	أقل مــن 25 سنة	2	%12.5
2	من 25 إلى 30 سنوات	2	%12.5
3	من 31 إلـى 40 سنة	4	%25
4	أكثر مـن 40 سنة	8	%50
المجمـــــوع		16	%100

من خلال الجدول رقم (2) أن أعلى نسبة هي الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة والتي كانت بنسبة 50% وأقل نسبة هي الفئة العمرية اقل من 25 سنة إلى 30 سنة والتي كانت النسبة المئوية لها هي 12.5 % الأمر الذي يوحي أن أصحاب المهنة والخرجين هم الباحثين عن عمل وليس لديهم رؤوس أموال للبداية بالعمل بأي مشروع.

3- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

الجدول رقم (3): يبين سنوات الخبرة لأصحاب المنشأة محل الدراسة

ت	سنوات الخـــــبرة	العدد	النسبة المئوية
1	أقـل من 5 سنوات	2	%12.5
2	من 5 إلى 10 سنوات	2	%12.5
3	من 11 إلى 15 سنة	4	%25
4	ما فـوق 15 سنة	8	%50
المجمـــــوع		16	%100

من خلال الجدول رقم (3) يتضح أنه كلما زاد العمر في مجال العمل زادت الخبرة لدى الأفراد حيث أن ما فوق 15 سنة كانت النسبة المئوية لهم 50% لهم الخبرة في مجال العمل وكانت سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات كانت النسبة المئوية 12.5% حيث تدل هذه النسب على أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر ليس لديهم الخبرة الكافية في مجال العمل.

4- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظائف الحالية للمشاركين:

الجدول رقم (4): يبين الأغلب هم ملاك وشركاء في المنشأة

ت	الوظائف الحالية للمشاركين	العدد	النسبة المئوية
1	مالك المشروع	6	%37.5
2	شــريك	6	%37.5
3	مــوظف	4	%25

المجمـــــوع	16	%100

يبين الجدول رقم (4) أن اغلب المشاريع الإنتاجية يقوم بالعمل بها هم أصحاب المشروع (الملاك) أو الشركاء نتيجة إما للخبرة أو أنهم أصحاب مهن حرفية ودو مهارة عالية لاستمرارهم ونجاحهم.

يلاحظ أن نسبة كبير من النساء هن خارج قوة العمل، لأسباب مختلفة، وأهمها البطالة السلوكية، إلا أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل تزداد مع ارتفاع تحصيلها الدراسي، الجامعي، والدراسات العليا، إذ يبلغ معدل مشاركتها بسوق العمل بنسبة مرتفعة وذلك في اغلب الأعمال.

حيث لا يمكن حساب النسب لكل من أنواع البطالة التي تم دراستها على إجمالي البطالة القائمة في ليبيا، بحكم غياب قواعد البيانات ووجود تفاوت بين الأرقام الموجودة، كما أن بعضاً من البطالة لا يعود إلى خصائص سوق العمل إنما يرجع إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي وهروب رؤوس الأموال.

ثانيا: الأسئلة المتعلقة بفرضية الدراسة:

1- عنوان المنشأة:

الجدول رقم (5): يبين موقع النشاط الإنتاجي للمشروع حسب ورقة الاستبيان

ت	مكان المنشأة	العدد	النسبة المئوية
1	يفرن	7	%43.75
2	القلعة	9	%56.25
المجمـــــوع		16	%100

من خلال الجدول رقم (5) يتضح أن اغلب المشاريع الإنتاجية تقع في بلدية القلعة وذلك من خلال النسبة المئوية والتي كانت 56.25% حيث تكثر فيها المشاريع الإنتاجية والخدمية وهي مركز تجاري بالمنطقة الجبلية.

2- حجم المنشأة (عدد الموظفين):

الجدول رقم (6): يبين أن جل أو أغلب المشاريع هي مشاريع متناهية في الصغر

ت	عدد الموظفين	العدد	النسبة المئوية
1	من 1 – 5 أفراد	16	%100
المجمـــــوع		16	%100

من خلال الجدول رقم (6) تبين أن كل مجتمع العينة هي مشاريع تتكون من فرد إلى 5 أفراد حيث كانت النسبة المئوية 100% مما يدل على أنها مشروعات متناهية في الصغر.

3- حجم الإيرادات السنوية للمنشاة:

الجدول رقم (7): يبين حجم الإيرادات السنوية للمشروع

ت	الإيرادات السنوية	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من 3 ألف دينار	12	%75
2	مابين 3 و10 ألف دينار	4	%25
المجمـــــوع		16	%100

من خلال الجدول رقم (7) يتضح أن الإيرادات السنوية كانت ما بين 3 و10 سنوات ونسبته المئوية كانت 25% من الإيرادات السنوية وأقل من 3 ألف حيث كانت النسبة 75% الأمر الذي يدل على أن اغلب المشاريع هي مشاريع متناهية في الصغر ذات الطابع الفردي.

4- عمر المنشأة الإنتاجي:

الجدول رقم (8): يبين عمر المنشأة الإنتاجي

ت	السنوات	العدد	النسبة المئوية
1	من 0 -2 سنة	2	%12.5
2	من 3 – 5 سنوات	2	%12.5
3	من 6 – 10 سنوات	6	%37.5
4	من 11 – 25 سنة	6	%37.5
المجمـــــــوع		16	%100

من خلال الجدول رقم (8) تبين أن العمر الإنتاجي للمشاريع كانت أعلى نسبة للمشاريع التي تزيد من 6 إلى 25 سنة والتي كانت النسبة المئوية 37.5% مما يعطي انه كلما زاد العمر الإنتاجي للمشروع زادت الشهرة والخبرة لدى الأفراد وزاد الطلب على المنتج.

5- نشاط المنشاة الإنتاجي:

الجدول رقم (9): يبين النشاط الإنتاجي للمنشأة

ت	نوع النشاط	العدد	النسبة المئوية
1	تنقية المـياه	2	%12.5
2	ورشة حـدادة	2	%12.5
3	سمكرة سيارات	2	%12.5
4	ميكانيكا وكهرباء سيارات	4	%25
5	صناعة أبواب ونوافذ	5	%31.25
6	مخابز	1	%6.25

المجمـــــــوع	16	%100

من خلال الجدول رقم (9) تبين أن كل مجتمع العينة هي مشاريع متناهية الصغر متنوعة يتفاوت حجم الأعمال التي تقوم بها المشاريع وطلب السوق لها أي انسب المئوية متقاربة وذلك حسب زيادة عدد السكان.

6- عملاء المنشأة وأجمالي المبيعات لكل فئة:

الجدول رقم (10): يوضح عملاء المنشأة

ت	حجـــم المنشأة	العدد	النسبة المئوية
1	أفـــــراد	14	%87.5
2	الشركات الصغيرة والمتوسطة	2	%12.5
المجمـــــــوع		16	%100

من خلال الجدول رقم (10) تبين أن حجم المنشأة كشركات صغيرة والمتوسطة حيث كانت النسبة المئوية 12.5% وان اغلب مجتمع العينة هي مشاريع فردية حيث كانت النسبة المئوية 87.5% مما يدل على أنها مشروعات متناهية في الصغر وهي الأكثر انتشار.

7- نسبة نمو المنشأة للمشاريع في الثلاث سنوات الأخيرة:

الجدول رقم (11): يبين نمو المنشاة خلال الثلاث سنوات الأخيرة

ت	نسبة النمو	العدد	النسبة المئوية
1	لا يوجد	1	%6.25
2	من 0 – 5 %	4	%25
3	من 6 – 10 %	6	%37.5
4	من 11- 25 %	5	%31.25
المجمـــــوع		16	%100

من خلال الجدول رقم (11) تبين أن أغلب مجتمع العينة كان لهم نمو حيث كانت النسبة المئوية 75% مما يدل على طلب السوق لهذه المشاريع والحاجة إليها في شتى مجالات التي يتطلبها السوق.

8- توقعات نمو المنشأة خلال الخمس السنوات المقبلة:

الجدول رقم (12): يبين نمو المنشاة خلال الثلاث سنوات الأخيرة

ت	النمو خلال خمس سنوات	العدد	النسبة المئوية
1	لا حاجة لذلك	2	%12.5
2	انخفاض قاعدة العملاء المهرة	2	%12.5
3	ارتفاع تكاليف الإنتاج	10	%62.5
4	أخـــرى	2	%12.5

المجمـــــــوع	16	%100

يبين الجدول رقم (12) أن أعلى نسبة هي 62.5% والتي كانت في ارتفاع تكاليف الإنتاج وذلك من خلال التضخم وارتفاع سعر الصرف الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار لمواد الخام التي يتطلبها السوق لأغلب المنتجات.

9- الدعم الحكومي لجعل المنشأة تنافسية في السوق

الجدول رقم (13): يبين الدعم الحكومي للمنشأة

ت	الـــدعم الحكومي	العـــدد	النسبة المئوية
1	نعم	0	0
2	لا	16	%100
المجمـــــــوع		16	%100

من خلال الجدول رقم (13) يتضح أن كل مجتمع العينة والتي كانت نسبتهم 100% لم ينالوا أي دعم حكومي من الدولة سوى في تسهيل الإجراءات أو التمويل المادي أو مد يد العون.

الاستنتاجات:

بينا فيما تقدم، أن المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر عموماُ تتميز بانخفاض في حجم التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع، ومرونة عملية في تحقيق سعة في الانتشار جغرافياُ داخل الدولة، حيث يكون هناك فرصة لتحقيق هامش ربح مقبول لدى القائمين على تلك المشاريع القائمة، حيث أن تلك المشاريع قادرة على تغطية مناطق مختلفة واحتياجات أعداد كبيرة من السكان، وكلما كانت هناك مشاريع كثيرة كلما كان التشغيل المتحقق كبيراُ.

إن طبيعة الأعمال المرتبطة بتلك المشاريع تتطلب تكنولوجيا محدودة وتعتمد على المواد الأولية والاستثمارات غير الرسمية، حيث تعتمد على مستوى منخفض من التخصص وتقسيم العمل، وتقوم هذه المشاريع بمقاومة الفقر والبطالة واحتواء الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وذلك استيعاب البطالة الناجمة عن عدم التوسع في توظيف قوة العمل في الأعمال الحكومية. حيث تم الاستعانة بمكاتب القوى العاملة لتحديد الباحثين عن العمل والتي كان عددهم (3000) باحث وهم من الخرجين والمهنيين والعاطلين.

النتائج والتوصيات:

- **النتائج:**

بناء على المعطيات التي تم استنتاجها من الفقرات السابقة من تحليل بيانات الدراسة والوصول إلى نتائج، واختبار فرضية الدراسة فانه تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. إن دور المشاريع الصغرى والمتناهية في الصغر تدعم المبادرة الفردية على مستوى المجتمع في توفير فرص عمل كونها تحتاج إلى قوة عمل صغيرة.
2. تساهم هذه المشاريع الخاصة الصغيرة والمتناهية في الصغر برفع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، فإنتاجها يتنوع ويتوزع على مشاريع متعددة لاستقطاب كافة أنواع قوة العمل الموجودة في الدولة.
3. إن خصائص هذه المشاريع هي الأكثر ملائمة مع البيئة الليبية، في توفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات ليقوم المجتمع بدوره في التعامل مع مشكلة البطالة.

4. أن رقعة البطالة تتسع داخل الدولة بين شرائح غير المتعلمين أو الحاصلين على مؤهلات تعليمة بسيطة أي الغير الماهرة والخرجين الجدد، حيث لا يمكن استيعابهم في الوظائف الحكومية أمر غير ممكن.
5. هناك العديد من المعوقات التي تقف خلف نمو المشاريع الصغرى والمتناهية في الصغر وأهمها: ضعف الادخار لذي الأفراد بفعل عوامل سلوكية وتاريخية متعلقة بعدم الاستقرار الذي تعيشه البلاد.
6. أن البلاد تحتاج إلى تطوير مؤسسات تمويل متخصصة تقوم بدعم هذه المشاريع وغيرها، حيث أن الدولة لم تقوم بأي دعم لهذه المشاريع القائمة الأمر الذي أدى إلى ضع الأداء الإنتاجي لهذه المشاريع.

- **التوصيات:**

- البلاد بحاجة إلى تشريعات قانونية تنظم عملية وجود ودعم المشاريع الصغرى والمتناهية في الصغر، لتكون قادرة على القيام بواجباتها في استيعاب من البطالة عامة وبطالة الشباب خاصة لغرض دعم الناتج المحلي.
- توفير مصادر التمويل أو الإقراض الميسر، لتوفير الدعم المإلى اللازم لإنشاء مشاريع خاصة، وهذا سيكون دعم الاقتصاد الوطني.
- العمل على وضع خطة لدعم المشاريع الصغرى والمتناهية في الصغر حسب أهمية المشروع وأثره في تنمية الاقتصاد، وقدرته على التشغيل وأن لا يكون التركيز على المشاريع التجارية فقط.
- يجب على هيئة الاستثمار أن يكون لها دور فعال بدعم قطاع المشاريع، من خلال القيام بتوفير الدعم اللازم لتمويل هذه المشاريع من قبل المستثمرين.
- نوصي بإجراء دراسة مستفيضة على المشاريع الصغرى والمتناهية في الصغر وحصرها ودعمها وتدليل الصعاب لها.

المراجـــــع:

- **الكتب:**

1. عبد السلام عبد الغفور. (2001). *إدارة المشروعات الصغيرة*. عمان- الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
2. فايز النجار، وعبد الستار العلي. (2019). *الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة. ط2*. عمان- الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
3. ماجدة العطية. (2004). *إدارة المشروعات الصغيرة. ط2*. عمان- الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
4. مجدي عوض مبارك. (2009). *الزيادة في الأعمال، المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية*. إربد- الأردن: عالم الكتب الحديث.
5. المجلس الأعلى للشباب والرياضة. (1993). *بطالة الشباب وعمالة النشء وآثارهما على التنمية. ج1*. الإدارة المركزية للبحوث الشبابية والرياضية.

- **المذكرات:**

6. بسمة فتحي برهوم. (2014). *دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال في قطاع غزة*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية بغزة. فلسطين.

- **المؤتمرات:**

7. رمزي زكي. (1997). *الاقتصاد السياسي للبطالة*. مجلة عالم المعرفة. العدد 226. الكويت.

8. عصام محمد زيدان. (2001). *العلاقة بين البطالة والولاء للوطن والتطرف لدى خريجي الجامعة*. مجلة كلية التربية بالمنصورة. الجزء 01. العدد46.
9. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. (2016). المجلد12. العدد02.
10. B. Murthy & K. Latha. (2009). *Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district*. Journal of Chinese Entrepreneurship. Vol 03. N°01..

- **المداخلات:**

11. خليل أحمد النمروطي، و أحمد محمود صيدم. (2012). *بطالة الخرجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها*. مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين. يومي 24 و25 أفريل. الجامعة الإسلامية غزة. فلسطين.
12. علي حوات. (2007). *مشروعات الشباب الصغرى والاندماج في التنمية وسوق العمل: تجربة ليبيا*. ندوة قومية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية. أيام 3–5 سبتمبر. تونس.
13. وليد ناجي الحيالي. (2015). *أبعاد تأثيرات البطالة على الاقتصاد*. ورقة بحثية لفرع الغربية بالهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة.